# حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر

**الدكتور محمد قيراط***

**الملخص**

تبحث هذه الدراسة إشكالية حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر وهل تعني التعددية السياسية الديمقراطية وحرية الصحافة؟ وهل تؤدي التعددية الإعلامية إلى حرية الصحافة؟ وهل هناك اختلافات جوهرية بين هامش حرية الصحافة في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية في الجزائر؟ استعرضت الدراسة العلاقة بين الصحافة والسلطة في المجتمعات العربية، وناقشت وضع الصحافة الجزائرية في عهد التعددية، والتشريع الإعلامي في الجزائر، وكذلك ناقشت الحرية النقابية الصحافية الجزائرية ودورها في الدفاع عن حرية الصحافة. ناقشت الدراسة أيضاً مضايقات حرية الصحافة في الجزائر في عهد التعددية والمتمثلة في قرار الإعلام الأمني، وكذلك ناقشت تحكم السلطة في الإنفاق الإعلامي والتحكم في المطابع والورق وأخيراً تعديل قانون العقوبات في مايو 2001 الذي زاد في تضييق الخناق على هامش الحرية الذي اكتسبته الصحافة الجزائرية في ظل التعددية السياسية والتعددية الإعلامية.

خلصت الدراسة إلى أن التعددية الحزبية في الجزائر لم تؤدِ بالضرورة إلى التعددية السياسية وبذلك لم تؤدِ إلى حرية الصحافة، كما أن التعددية الإعلامية التي

* جامعة الشارقة – كلية الاتصال– أستاذ مشارك

عرفتها الجزائر رغم أنها حققت إنجازات لا بأس بها إلا أنها لم تستطع أن تصمد أمام مضايقات السلطة الجزائرية خاصة بعد إقرار قانون الطوارئ سنة 1992، وقانون الإعلام الأمني سنة 1994، أمام فنون الإعلام لسنة 1990، رغم أنه في مادته الرابعة عشرة يسمح بامتلاك الصحف والمجلات والدوريات من قبل الأشخاص إلا أنه لم يضمن حرية الصحافة إذ بقيت السلطة تتحكم في المطابع وفي الورق وفي توزيع الإعلام الحكومي. قانون العقوبات من جهة أخرى أدى إلى تخويف القائم بالاتصال وإجباره على ممارسة الرقابة الذاتية والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يورطه في استجوابات وملاحقات قضائية.

لقد أثر الوضع الأمني في الجزائر سلبياً في حرية الصحافة، إذ إن البدايات الأولى للجرائد المستقلة (1989-1992) كانت تبشر بفضاء إعلامي متنوع، حر، فاعل وقوي، لكن الفرحة لم تكتمل إذ عادت الأمور إلى سابق عهدها. ففي غياب المؤسسات وعملية التناوب على السلطة وفي غياب معارضة منظمة وقوية وقوى مضادة فعالة، لم تعزز التعددية السياسية حرية الصحافة لأنها من الأساس تعددية مزيفة، كما أن الصحافة المستقلة لا تعني بالضرورة العمل والنضال من أجل تكريس حرية الصحافة. فغياب الديمقراطية في الجزائر وسيطرة قوى المال والسياسة على الفضاء السياسي والاقتصادي وفي ظل انعدام الأمن والاستقرار وغياب مجتمع مدني فعال وقوي وغياب أحزاب سياسية قوية تؤدي دور القوى المضادة في المجتمع وغياب المشاركة السياسية والفصل بين السلطات واحترام القانون وغياب التوازن المؤسسي لم تستطع المنظومة الإعلامية في الجزائر أن تتلخص من رواسب الحزب الواحد والآليات المختلفة والمتعددة التي تستعملها السلطة للتحكم في مخرجات المؤسسات الإعلامية سواء أكانت عامة أم خاصة.

**مقدمة:**

يمثل يوم الخامس من أكتوبر 1988 منعطفا مهماً في تاريخ الجزائر الحديث، ففي هذا اليوم خرج الآلاف من الجزائريين معظمهم من الشباب في مظاهرات ومسيرات احتجاجاً على الوضع الذي آلت إليه البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. هذه المظاهرات وما نتج عنها من إفرازات وانعكاسات غيّرت الكثير من الأمور على مستوى النظام السياسي الجزائري خاصة عهد الحزب الواحد والأيديولوجية الاشتراكية التي سيطرت على معظم مجالات الحياة في الجزائر من تاريخ استقلالها سنة 1962. من نتائج أحداث الخامس من أكتوبر 1988 تعديل الدستور في 23 فبراير (شباط) من سنة 1989 وإقرار التعددية الحزبية. فجاء قانون الأحزاب السياسية في 5 يوليو(تموز) 1989 وفي ظل فترة وجيزة لم تتجاوز السنتين عرفت الساحة السياسية الجزائرية أكثر من ستين حزبا تمثل توجهات سياسية مختلفة ومتنوعة وتعكس ما لديها من مدارس سياسية وأيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فهناك أحزاب تمثل الاتجاه الإسلامي وأخرى تؤمن بالاتجاه الاشتراكي وهناك من يدعي اليمين الديمقراطي وفيه أحزاب سياسية قامت على العرق والدين والمنطقة أو الجهة إلى آخر ذلك، وهكذا أصبح الفضاء السياسي الجزائري وفي ظرف مدة قصيرة يزخر بتشكيلات سياسية متنوعة وبنشاط سياسي وحزبي كبير.

بتعديل الدستور سنة 1989 دخلت الجزائر عهد التعددية السياسية والتعددية الإعلامية الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام فضاء اتصالي وإعلامي لم تعرفه الجزائر من قبل وأصبحت هناك أكثر من 40 جريدة يومية تتفاعل مع هموم المواطن والأزمة الخانقة التي اجتاحت البلاد في مختلف المجالات والقطاعات. العهد الجديد عرف إيجابيات كما عرف سلبيات وتجاوزات ناجمة عن نقص في المهنية والالتزام وفي بعض الأحيان الجري وراء المال والكسب السريع.يبقى أن نشير هنا إلى أن حرية التعبير والرأي والصحافة عرفت قفزة نوعية وتقدما ملحوظا رغم بعض

المضايقات المتمثلة في التحكم في الإعلانات الرسمية والحكومية وكذلك السيطرة على المطابع والورق.

اتسمت الممارسة الإعلامية في الجزائر قبل التعددية السياسية بسياسة الحزب الواحد والخطاب الرسمي والرسالة الأحادية الاتجاه، وهذه الممارسة التي دامت أكثر من ربع قرن بقيت تداعياتها وترسباتها قائمة حتى يومنا هذا وما زال الكثير من المسؤولين ينظر إلى الإعلام بوصفه الناطق الرسمي له يتفنن في المدح والتسبيح والتصفيق والتلميع ورسم الصورة الإيجابية لصانع القرار.

هذا الفضاء السياسي الجديد في عهد التعددية الحزبية أفرز الصحافة الحزبية، وللتذكير للجزائر تاريخ مع الصحافة الحزبية لكن صحافة الحزب الواحد – حزب جبهة التحرير الوطني وقبل ذلك كانت هناك صحافة الحركة الوطنية خلال فترة الاستعمار الفرنسي.فالأحزاب التي كان لديها إمكانيات ووسائل استغلت قانون الصحافة الجديد – أبريل (نيسان) 1990– وأصدرت صحفها. من جهة أخرى نجد أن الفضاء الإعلامي في الجزائر عرف تطورات هو الآخر حيثما حدث في المجال السياسي انعكس على المجال الإعلامي وأصبحت الجزائر تنعم إلى جانب التعددية السياسية بتعددية إعلامية إذ سمح قانون سنة 1990 بالملكية الخاصة للجرائد والمطبوعات من قبل الأفراد والخواص.

إلى أي مدى ساهمت التعددية السياسية في تكريس حرية الصحافة في الجزائر، والتخلص من رواسب الحزب الواحد والصحافة الحكومية والحزبية التي سيطرت على الفضاء الإعلامي في الجزائر من بدء الاستقلال سنة 1962؟ في هذه الدراسة نحاول أن نبحث انعكاسات التعددية الحزبية والتعددية الإعلامية على الممارسة الإعلامية في الجزائر وعلى حرية الصحافة. هل استفاد القائم بالاتصال في الجزائر من الانفتاح السياسي والإعلامي وأصبح يمارس مهنته بعيدا عن ضغوط السلطة والسياسة والمال؟ أم إن الشكل تغيّر أما المضمون والذهنيات فقد بقيت على حالها. هل

هناك فرق في الممارسة الإعلامية وحرية الصحافة بين عهد الحزب الواحد وعهد التعددية الحزبية؟ أم إن التغير حدث على مستوى آليات السيطرة والتحكم والرقابة فقط؟ هل استغلت الصحافة الجزائرية المستقلة هامش الحرية الذي وفّره لها قانون الإعلام لسنة 1990 وكذلك الظروف الجديدة التي طرأت على الفضاء السياسي الجزائري؟ أم إن السلطة رأت غير ذلك وأصدرت قوانين جديدة واستعملت آليات وطرائق مختلفة لإسكات الصحافة والتحكم في مخرجاتها؟

**الإشكالية:**

تعدُّ حرية الصحافة سلوكاً وثقافة قبل أن تكون قوانين ومواثيق ومصطلحات ومسميات تشمل السياسة والمؤسسات الإعلامية وغيرها من هياكل الدولة. ففي بعض الدول النامية نجد أن التعددية الحزبية والتعددية الإعلامية وخصخصة وسائل الإعلام لم تغير شيئاً في الضغوط والقيود المضروبة على الممارسة الحرة للإعلام. فرغم الانتقال من الآحادية إلى التعددية، ورغم اعتماد قوانين إعلام جديدة ورغم إنشاء نقابات وجمعيات واتحادات صحفية، بقيت المؤسسة الإعلامية ضحية سلطة السياسة والمال.

فهل تعني التعددية الحزبية التعددية السياسية؟ وهل تعني التعددية الحزبية الديمقراطية؟ وهل تعني التعددية الإعلامية حرية الصحافة؟ وهل تعني المؤسسة الإعلامية الخاصة في الدول النامية الاستقلالية والحرية في الأداء وممارسة الصحافة؟ الأمر ليس بهذه البساطة لأنه لا يتعلق بالمسميات والمصطلحات والتغييرات الجراحية بل هو أعقد وأشمل من ذلك إذ إنَّ:

- ❖ التعددية الحزبية لا تؤدي بالضرورة إلى حرية الصحافة.
- ❖ الصحافة الخاصة لا تعني بالضرورة حرية الصحافة.

- ❖ غياب الديمقراطية وسيطرة قوى المال والسياسة على الوضع السياسي والاقتصادي، وسيطرة ظاهرة الإرهاب على الوضع الأمني وغياب مجتمع مدني فعّال وقوى مضادة كلها عوامل تعرقل حرية الصحافة في الجزائر رغم التعددية السياسية والتعددية الإعلامية.
- ❖ احتكار الدولة للقطاع الإعلامي السمعي البصري يعني سيطرتها على مخرجات هذا القطاع وتوظيفه لخدمة السلطة في معظم الأحيان، وآلية التحكم والمراقبة هذه تقّيد حرية الصحافة.ويعدّ هذا القطاع قطاعاً حساساً واستراتيجياً لأنه يحظى بأكبر نسبة من المشاهدين والمتلقين.

## التعددية السياسية وحرية الصحافة:

تعدّ التعددية السياسية نظرياً الوعاء الطبيعي للديمقراطية ومن ثم لحرية الصحافة إذ إننا لا نستطيع الكلام عن الديمقراطية في غياب مؤسسات سياسية متعددة ومتنوعة وفي غياب مجتمع مدني قوي وفعال وقوى مضادة في المجتمع تراقب السلطة. كما لا نستطيع أن نتكلم عن الديمقراطية في غياب حرية الصحافة، وهنا يجب أن نفرّق بين التعددية الحزبية بالمعنى الصحيح للمصطلح، والنوع الثاني من التعددية الذي يبقى تحت رحمة السلطة ومظلتها بآليات ووسائل وطرائق مختلفة.وفيما يخص الجهاز الإعلامي فهناك كذلك ازدواجية في الطرح وفي المفاهيم، كيف ننظر إلى الإعلام، وما هو الدور الموّكل للمؤسسة الإعلامية، وما هي علاقة السلطة بالإعلام؟ وفي هذا السياق ينظر إلى الإعلام وفق هذين النموذجين:

1. النظر إلى الإعلام بوصفه وسيلة في يد الحكومات للتعبئة الاجتماعية وتوجيه التنشئة السياسية.
2. النظر إلى الإعلام بوصفه منبراً جماهيرياً لطرح المطالب الجديدة على النظام السياسي والقيام بدور الرقابة والخصومة.

وحول هذه الإشكالية يرى الأستاذ عبد العاطي:

وفي إطار العمل بالتعددية السياسية، فإن العلاقة الصحيحة بين المفاهيم الثلاثة التعددية والإعلام والديمقراطية تفترض الوعي الدقيق بالمعاني النظرية لهذه المفاهيم وحدود الواقع التي تطبق فيه... كما تفترض هذه العلاقة الصحيحة الإقرار بأن النظام السياسي الذي يأخذ بالتعددية يتحتم عليه أن يترك الإعلام يتمتع بمزايا التعددية أيضا. فلا يصّح القول بوجود تعددية سياسية في ظل إعلام تسيطر عليه النظرة الشمولية والاتجاه السياسي الواحد. الافتراض بأن القوى الاجتماعية المختلفة تعبر عن نفسها واستقلاليتها بحرية ولا مركزية يفترض أيضا أن تستطيع هذه القوى أن تعبر عن نفسها إعلاميا[1].

حتى نتجنب أي التباس أو مغالطة، تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تكون هناك تعددية سياسية تكرّس النظرة السلطوية والشمولية للإعلام، فقد يكون هناك انفتاح اقتصادي ونظام السوق الحرة، وقد تكون هناك تعددية حزبية وقد تكون هناك تعددية إعلامية لكن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون هناك حرية إعلامية وصحافة مستقلة.وهذا ما سنحاول شرحه في هذه الدراسة من خلال تجربة التعددية الحزبية في الجزائر وانعكاساتها على حرية الصحافة.

فالتعددية السياسية لا تعني بالضرورة الديمقراطية، وليست هي الحل الوحيد لحل أزمة الديمقراطية. فالديمقراطية لا نستطيع أن نقرها بقانون أو بتعديل دستوري أو بأمر ملكي أو رئاسي.وهنا يجب أن نعترف أن هناك مستلزمات وشروط يجب أن تتوافر إذا ما أردنا أن نتكلم عن الممارسة الديمقراطية. فمستلزمات النظام الديمقراطي الليبرالي تتمثل فيما يلي:

- ❖ تعدد الأحزاب: والمقصود بتعدد الأحزاب هنا هو ليس العدد فقط وليس كذلك الهيكل أو الاسم وإنما الحزب في المصطلح السياسي الديمقراطي هو مؤسسة وقيم

[1] (عبد العاطي محمد، ص:30).

ومبادئ وأيديولوجية وقاعدة جماهيرية عريضة . فالحزب بهذا المفهوم ليس مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح ضيقة وآنية.( على سبيل المثال قانون الأحزاب الجزائري 5يوليو1989 سمح لخمسة عشر شخصاً أن يؤسسوا حزبا).

- ❖ المشاركة السياسية: والمقصود هنا هي الثقافة السياسية التي يجب أن تسود المجتمع والتي تتمثل في التسامح واحترام الرأي الآخر والحوار والنقاش البناء، وكذلك هيكلة الشرائح الاجتماعية العريضة وتنظيمها في منظمات وهيئات وكيانات وأحزاب سياسية تستطيع من خلالها المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية بطريقة حضارية منظمة وهادفة. ويكون المجتمع المدني في هذه الحالة هو المحدد الرئيسي للنشاط السياسي والديمقراطي في المجتمع.ومن المستلزمات الرئيسية للمشاركة السياسية الوعي السياسي ونسبة التعليم في المجتمع ونلاحظ هنا أن 68 مليون نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة في الوطن العربي.
- ❖ الفصل بين السلطات: والمقصود هنا هو استقلالية القضاء بالدرجة الأولى ونزاهته بعيدا عن المناورات والتدخلات والضغوط الكبيرة من جهات وقوى عديدة ومختلفة. والمقصود بالمصطلح هو أن تكون العلاقة واضحة بين السلطات الثلاث، والمساحة محددة ويحترمها الجميع. فلا نستطيع أن نتكلم عن مبدأ الفصل بين السلطات إذا كانت هذه الأخيرة تتركز كلها في يد الحاكم.
- ❖ التوازن المؤسسي: هل يحتوي المجتمع على مؤسسات قوية ومستقلة وفاعلة في المجتمع، وهل هناك توازن وتكافؤ بين السلطات والسلطات المضادة أم إن الأمور تسير في اتجاه واحد. وهذا ما نلاحظه مثلا في المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي إذ ليس هناك فرق جوهري بين المؤسسات الإعلامية الخاصة والعامة، كما لا نلاحظ معارضة بأتم معنى الكلمة. صحيح أن هناك أحزاباً وجمعيات وإلى غير ذلك من الكيانات والتنظيمات لكن معظمها يدور في فلك السلطة، أما القلة القليلة التي تخرج عن القاعدة فهي مهمشة ولا حول لها ولا قوة.

- احترام القانون: الكلام عن الديمقراطية في غياب احترام القانون يعدّ ضربا من الخيال، فإذا غاب القانون غابت الآليات التي تحكم المنطق الديمقراطي. ومن أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال في الدول العربية والنامية هو الفراغ القانوني أو وجود قانون دون تطبيق أي عدم احترامه وتجاوزه، إذ يسجن الصحافي في غالب الأحيان دون محاكمة، أو يوضع في درجة المجرم نفسه أو المحتال وهذا ما يفرز الرقابة الذاتية أو الحذف الذاتي عند القائم بالاتصال حتى يتجنب المشكلات والمحاكمات التعسفية، كما نلاحظ محاكمة جرائم النشر بموجب قانون العقوبات رغم خصوصية العمل الإعلامي والأخطاء التي قد يقع فيها الصحافي.
- الانتخابات، أنظمة التصويت الحر والمباشر: الانتخابات في الممارسة الديمقراطية هي إعطاء الفرصة للفرد في المجتمع أن يختار ممثليه بكل حرية، وكذلك المساهمة السياسية والمشاركة في صناعة القرار وهذا ما يستلزم إيجاد أنظمة وآليات للتصويت الحر والمباشر على خلاف ما تدعيه بعض الأنظمة في العالم الثالث والدول العربية من انتخابات حرة ونزيهة وهي في غالب الأحيان تكون نتائجها معروفة مسبقا وقبل أن تجرى عملية التصويت أصلاً.
- منابر حرة للرأي ولنقد ممارسات السلطة وتصحيح أخطائها : والمقصود هنا أن السلطة يجب أن تكون مستعدة لتوفير مساحة الحرية وهامشها التي تحتاجها هذه المنابر، وتكون مستعدة للاستماع للرأي الآخر وللنقد وهذا يعني استعداد السلطة لاعتبار الإعلام منبرا جماهيريا لطرح المطالب والاحتياجات على النظام السياسي والقيام بدور الرقابة والاستقصاء والبحث عن الحقيقة. وهنا يكمن الفرق الجوهري بين الدول الديمقراطية والدول السلطوية التي ما زالت تحتكر كل السلطات والمؤسسات بيدها والتي ما زالت تعدّ وسائل الإعلام في المجتمع والنظام الإعلامي ككل امتدادا لها ووسيلة بيدها تفعل بها ما تشاء.

## العلاقة بين الصحافة والسلطة في المجتمعات العربية:

لا نستطيع الكلام عن حرية الصحافة في أي مجتمع دون الكلام عن علاقة السلطة بالصحافة وعما تريده السلطة من الصحافة وكيف تنظر إليها وما هي فلسفة الإعلام لدى النظام السياسي. ففي كتابه الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، قسّم وليام روو الأنظمة الإعلامية العربية إلى ثلاثة أنواع: الصحافة التعبوية والصحافة الموالية والصحافة التعددية، ولو أن الكثير من الأحداث والتغيرات والتطورات طرأت على الإعلام العربي من بدء القيام بالدراسة في نهاية السبعينيات – إلاّ أن تقسيم روو ما زال قائما وصائبا. وفي الأنواع **typology** الثلاثة التي توّصل إليها الباحث يبقى هامش الحرية محدوداً عند المؤسسة الإعلامية في الوطن العربي وهامش التدخل والتوجيه والسيطرة والتحكم كبيراً عبر وسائل وطرائق وآليات مختلفة ومتعددة. ويستنتج روو من دراسته ما يلي:

لقد رأينا أن العلاقات بين الحكومات العربية ووسائل الإعلام معقدة تعقيداً كبيراً. فالإعلام العربي حقا، يؤدي دورا في العملية السياسية ويتأثر بها ولكن من الواضح أننا لا نستطيع وصف هذا الدور بدقة باستخدام النظريات المستخدمة لوصف أنظمة إعلامية أخرى. وأقرب النظريات الممكن تطبيقها هي النظرية الاستبدادية، التي يحكم الإعلام فيها نخبة يعتقدون أنهم يفهمون الحقيقة أكثر من عامة الجماهير ويفترضون أن عليهم استخدام الصحافة والراديو والتلفاز لنقل المعلومات والتفسيرات للطبقات الدنيا.[2]

فالنظام الإعلامي العربي ومهما اختلفت المسميات يبقى رهين مشكلات مهمة، حددها روو في : قاعدة اقتصادية ضعيفة تفرز دخلاً قومياً ضعيفاً ومستوى منخفضاً في مجال التعليم – آخر إحصائيات الأليسكوتشير إلى وجود 68 مليون أمي في الوطن

[2] (روو:231).

العربي. سيطرة التسييس والتوجيه في المؤسسة الإعلامية العربية مهما كان نوعها أو شكلها أو ملكيتها. وأخيرا سيطرة صحافة الرأي والخلط بين الأنواع الصحفية وبين الخبر والتعليق وبين الحدث والرأي.

أما عن علاقة الإعلاميين بالسياسيين فيرى الدكتور بسيوني أن هناك أثنى عشر نموذجا نجدها في الوطن العربي: المتملق–المداهن، الخادم الأمين المطيع "النموذج الأبوي"، رجل البريد المنضبط، البيروقراطي الموظف، الأناني–النفعي–الغائي، المتمرد فاقد الهدف والبرنامج، المتفرج المتهور، المثقف–الهادئ–الدبلوماسي، المعارض صاحب البرنامج، الناقد الموضوعي–الانتلجنسيا، صاحب الرسالة، وأخيرا الإسلامي المستنير. وينتهي الدكتور بسيوني إلى قبول الفرض الرئيسي للدراسة التي قام بها عن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والذي يتمثل فيما يلي:

الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمنة الكاملة، والمغتربة عن ذاتها قد أنتجت نظاماً اتصالياً تابعا لها يضفي عليها الشرعية لتأمينها ويعضد من هيمنتها، ويعيد إليها ذاتها المفقودة. ونتيجة لذلك سادت أنماط للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية في معظمها محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربي عن ذاته وانتهاك حقوقه، وفقدانه الثقة في هذين النظامين معا.[3]

أما فيما يتعلق بالتشريع الإعلامي في الوطن العربي فالمتصفح لقوانين النشر والمطبوعات في الوطن العربي يلاحظ أن الدول العربية أخذت مواد قوانينها وتشريعاتها الإعلامية من التشريعات المستمدة من المبادئ الاستبدادية والتي طبقت في غالبيتها في القرن التاسع عاشر وبداية القرن العشرين في الدول الاستعمارية مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. في كتابه، النظم الصحفية في الوطن العربي استنتج الدكتور فاروق أبو زيد أن النظام السلطوي يسيطر على الأنظمة الإعلامية العربية، وأن جميع

[3] (بسيوني،217).

الدول العربية تفرض الرقابة على الصحف بطريقة أو بأخرى.[4] ورغم التطورات التي شهدها الفضاء الإعلامي العربي خلال العقدين الأخيرين بفضل الطفرة التكنولوجية في عالم الاتصال وانتشار الفضائيات العربية وسيادة العولمة في المجال الثقافي والإعلامي والاتصالي إلا أن النظام الإعلامي العربي وإن تغير في الشكل – بعض العمليات الجراحية التجميلية – بقي في المضمون على حاله في قبضة الحاكم.

وفي دراسته **" The Effects of Media and Press Laws in the Arab World on Freedom of Expression"** ، "تأثيرات قوانين وسائل الإعلام والصحافة على حرية التعبير في الوطن العربي" [5]انتهى الباحث إلى ما يلي:

- انعدام النظام الليبرالي في الأنظمة الإعلامية العربية، وسيطرة النظام السلطوي.
- وجود قيود تشريعية على محتوى الرسالة الإعلامية سواء أكان في قانون النشر والمطبوعات أم قانون العقوبات أم في القوانين الأخرى.
- تقيّد معظم التشريعات العربية حرية التعبير وتنفذ عقوبات قاسية ضد "المخالفين".
- أن التشريعات الإعلامية العربية تعكس الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة في العالم العربي. [6]

والجزائر بوصفها بلداً عربياً لا تخرج عن القاعدة، ففي دراسة للدكتور قيراط عن القائمين بالاتصال أظهرت النتائج استياء الصحافيين الجزائريين من قانون الإعلام في الجزائر إذ إنَ معظم المبحوثين (ثلثي) أجابوا بأن القانون جاء ليعاقب الصحافي وليس لحمايته، كما أنه يقيّد حرية الصحافة وحرية التعبير، وأن القانون

[4] (أبو زيد، 1986: ص ص : 26-67).

[5] (Khalil ,1999)

[6] (Khalil ,1999: 35).

يحتوي على مصطلحات مطاطة يمكن تأويلها بطرائق مختلفة.[7] (سنعود لهذا الموضوع في بقية البحث).

يرى البعض بأن خصخصة وسائل الإعلام وإنشاء المدن الإعلامية الحرة وظهور الفضائيات العربية وتعددها وتنوعها قد جاء بالجوهرة المفقودة وبالأمل المنشود – حرية الصحافة– وأن العولمة ستؤدي لا محالة إلى دمقرطة الممارسة الإعلامية في الوطن العربي. ويجزم البعض الآخر في المنابر الإعلامية وفي البرامج الحوارية قاطعا أن الإعلام العربي وبفضل تكنولوجيا الاتصال والثورة المعلوماتية والعولمة قد دخل في عالم الإعلام الحر الذي يراقب ويستقصي ويكشف عن المحرمات والممنوعات والتجاوزات.

وهنا يجب أن نتساءل ونصارح أنفسنا ومن باب المنطق والمقاربة المنهجية نطرح الأسئلة التالية:

1. كيف تنظر السلطة في المجتمعات العربية لوسائل الإعلام؟ هل هذه الوسائل هي جزء من أدوات النظام للتحكم والسيطرة والتوجيه السياسي والأيديولوجي والمعنوي؟ أم إن وسائل الإعلام هي مؤسسات تعمل على التواصل والتحاور ما بين السلطة وجماهيرها بصفة ديمقراطية تميزها الشفافية والوضوح وتكون خالية من أي تعتيم أو استغلال أو ابتزاز.هل المؤسسة الإعلامية هي أداة سلطة أم أداة مجتمع؟
2. هل عملية التواصل بين السلطة والجماهير عملية رأسية عمودية أم أفقية؟
3. هل الممّول هو المحدد الرئيسي لمخرجات وسائل الإعلام؟
4. هل أدّت أو ستؤدي العولمة إلى دمقرطة الإعلام في الوطن العربي؟

---

[7] **(Kirat,1992: 175)**

5. هل ستؤدي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى التأثير في علاقة السلطة بوسائل الإعلام وفي طرائق العمل الإعلامي في الوطن العربي وآلياته ومنهجيته ؟
6. هل تتوافر مستلزمات الإعلام الحر في الوطن العربي؟ وهل هذا الإعلام قادر على أن يصبح واحدة من السلطات الفاعلة في المجتمع؟

والواقع مع الأسف الشديد غير ذلك تماما وهذا يعود لعدة اعتبارات، نستعرضها فيما يلي:

- إن إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة هي إشكالية قائمة في مختلف مجتمعات العالم وليست في الدول العربية فقط، وهي في واقع الأمر علاقة مد وجزر وعلاقة يسودها الشد والنزاع والصراع الأبدي. ويخطئ من يعتقد أن هذه العلاقة سليمة وصحيحة بصفة مطلقة وتسودها الشفافية والوضوح في الدول الديمقراطية والمتقدمة. فالتجارب التاريخية أكدت أنه حتى في أعتق الديمقراطيات في العالم نلاحظ تطفلاً ومحاولة الاستغلال والابتزاز من قبل السلطة لوسائل الإعلام.الفرق الواضح ما بين المجتمعات المتقدمة أو الديمقراطية أو المجتمعات التي تتمتع بمجتمع مدني وقوى مضادة والمجتمعات النامية أو غير الديمقراطية هو وجود أطر وهياكل وثقافة لصحافة الاستقصاء والمؤسسة الإعلامية كسلطة رابعة في المجتمعات المتقدمة وانعدام هذه المستلزمات في الدول النامية.
- عند معالجة إشكالية العلاقة بين السلطة والصحافة يجب أن نضع في ذهننا أن من الخطأ المنهجي والاستراتيجي أن نعالج هذه الإشكالية بعيدا عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالنظام الإعلامي ما هو إلا انعكاس للنظام العام القائم فيه هذا الإعلام. والنظام الإعلامي ما هو إلا جزء من النظام الكلي السائد في المجتمع. فلا نستطيع أن نتكلم عن استقلال المؤسسة الإعلامية وعن حرية الصحافة في غياب الفصل بين السلطات وفي غياب الحريات الفردية وفي غياب حقوق الإنسان وفي غياب المجتمع المدني والقائمة قد تطول. فكيف

نتصور نظاماً إعلامياً حراً داخل نظام استبدادي، سلطوي تعسفي. والجمع بين المتناقضات في هذا الشأن ليس ممكنا إطلاقا.ومن الغرابة بمكان هنا أن البعض يلوم ويحاسب النظام الإعلامي متناسيا التناقضات المختلفة التي تسود معظم القطاعات والمجالات في المجتمع.

- هناك تناقض صارخ ما بين الليبرالية الاقتصادية التي يطبقها معظم الدول العربية فهي في بعض الأحيان أكثر ليبرالية من الدول الليبرالية نفسها، وبين واقع الإعلام البعيد كل البعد عن مبدأ الحرية والليبرالية.ونلاحظ هنا تناقضاً صارخاً، ليبرالية اقتصادية وسلطوية في المجال الإعلامي.
- في الوطن العربي يجب أن نحتاط من المصطلحات والمسميات والهياكل المختلفة، فتجد على سبيل المثال نقابة للصحافيين تدافع عن السلطة أكثر بكثير من دفاعها عن المهنة والمهنيين وبذلك تكون ملكية أكثر من الملك، وهناك أحزاب سياسية وجمعيات واتحادات لكن نجد معظمها بعيداً عن أن يكون قوة مضادة في المجتمع ويدور في فلك السلطة بطريقة أو بأخرى. وفي هذا الوضع يبقى الكلام عن حرية الصحافة ضرباً من الخيال.
- مخرجات وسائل الإعلام العربية تحددها هياكل السلطة بطريقة منظمة ومنهجية، وبذلك تكون نشاطات السلطة بأجهزتها المختلفة هي المهيمنة والمسيطرة على الخطاب الإعلامي العربي، أما اتجاه هذا الخطاب فهو عمودي رأسي من القمة إلى القاعدة.وبذلك نجد الصحافة في وطننا العربي لا تخرج عن النماذج الثلاثة التالية، إما أنها تعبوية، أو موالية أو تعددية تحت مظلة السلطة. وأصبح القارئ العربي لا يفرق بين الصحيفة المملوكة من قبل السلطة والصحيفة الخاصة.وأصبحت بذلك التعددية السياسية والتعددية الإعلامية لا تعني شيئاً لمعادلة حرية الصحافة.
- الخطاب الإعلامي العربي أفرز عبر عقود من الزمن أزمة ثقة في الشارع العربي أدّت إلى انفصام الشعب عن السلطة والرأي العام عن صاحب القرار، وكنتيجة

لهذه الأزمة أصبحت المؤسسة الإعلامية في الوطن العربي تغرد خارج السرب وبدلا من المساهمة في تكوين الرأي العام وإشراكه في العملية السياسية وصناعة القرار نجدها عملت وتعمل على تهميشه وتغريبه .

- ❖ يسيطر الطابع الرسمي على الرسالة الإعلامية في غالبية وسائل الإعلام العربية، فنشرات الأخبار في التلفزيونات العربية تكاد تتشابه وتركز في مجملها وبوقت مطول ومفصل على النشاطات الرسمية والنشاطات الروتينية للرؤساء والوزارات ومختلف الإدارات الحكومية ويكون هذا على حساب القضايا المصيرية والمشاكل الجوهرية التي تعاني منها الشرائح العريضة في المجتمع.
- ❖ يتميز الإعلام العربي بأحادية الاتجاه إذ إنه يتدفق من الأعلى إلى الأسفل، من السلطة إلى الجماهير دون مشاركة المستقبل في عملية رجع الصدى أو المشاركة في العملية الإعلامية. والتدفق الأحادي يؤدي بطبيعة الحال إلى التكرار والروتين واعتماد وجهة نظر واحدة ورأي واحد وفلسفة واحدة وهذا على حساب التعدد والاختلاف الموجود في المجتمع.
- ❖ الرقابة والحذف الذاتي حتى أن التحكم الرسمي في وسائل الإعلام بطريقة أو بأخرى يؤدي إلى نمو ما يسمى بالرقابة الذاتية عند الصحافي في الوطن العربي مما يقتل روح الإبداع والابتكار عند القائم بالاتصال وهذا ما يؤدي إلى ضعف الأداء وتبني الشعارات الجوفاء والكلمات الرنانة على حساب الحقائق والواقع .
- ❖ أتساع الهوة بين الجماهير والإعلام حتى إذا فشل الإعلام في إدماج الجماهير وتمثيلها أحسن التمثيل لدى السلطة والدفاع عن مطالبها ومصالحها، فإنه يهجر من قبل الجمهور وتضعف مصداقيته وتأثيره.فانعدام المصداقية والثقة وإشراك الجماهير في العملية الإعلامية يؤدي إلى هجرة وسائل الإعلام الوطنية والمحلية

والتوجه إلى الإعلام الخارجي إذ إنّ المستهلك يتفاعل هنا مع طريقة مختلفة للطرح والتقديم والتحليل.

- ضعف الإنتاج كما وكيفا واعتماد التلفزيونات العربية على استيراد المادة الإعلامية والثقافية المعلبة التي قد تكون في معظم الأحيان غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات الجماهير وتقاليدهم وهمومهم واهتماماتهم. ما يخص الصحف والمجلات والجرائد فنجد معظمها يكاد يعتمد اعتمادا كليا على وكالات الأنباء العالمية في الأخبار الدولية، وتكمن خطورة هذه التبعية من جهة أخرى في إفراز تبعية أخرى أكثر خطورة تتمثل في القيم الخبرية.
- انعدام الرؤية المستقبلية والسياسات الإعلامية الواضحة والثابتة، إذ نلاحظ على سبيل المثال أن الدول العربية قاطبة اهتمت بموضوع القنوات الفضائية والقمر الصناعي العربي ولم تتأخر عن مواكبة تكنولوجية الاتصال، فقد تضاعفت ساعات البث التلفزيوني، في حين تراجع الإنتاج مما أدى بطبيعة الحال إلى تحول هذه القنوات الفضائية إلى صناديق بريد، توزع ما تنتجه استوديوهات هوليود وطوكيو وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الصناعات الثقافية وصناعة الأخبار.

نستنتج من كل ما تقدم أننا لا نستطيع معالجة حرية الصحافة في النظام الإعلامي العربي ودراستها اعتمادا على المسميات: ( متعدد، أحادي، حكومي، أو خاص...الخ) أومن حيث النظام السياسي: (رئاسي، جمهوري، برلماني، اتحادي، فديرالي، التعددية الحزبية، الحزب الواحد، أو أنظمة دون أحزاب،...الخ.) فرغم الاختلافات في الأنظمة الإعلامية أو السياسية فأن هّم حرية الصحافة في الوطن العربي يكاد يكون واحدا مع بعض الاختلافات من دولة إلى أخرى وهذا وفق التجربة والتاريخ ودرجة الممارسة السياسية وفاعلية المجتمع المدني.

**أسئلة الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منطلقة من الواقع السياسي والإعلامي الجزائري من تاريخ تعديل الدستور في 23 فبراير(شباط) سنة 1989 –التعددية السياسية– وكذلك إصدار قانون الإعلام في أبريل (نيسان) سنة 1990 الذي أقّر التعددية الإعلامية . كما لا ننسى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الاشتراكي المركزي الموّجه إلى نظام السوق الحرة والخصخصة. هل هذه التغيرات والقوانين والتعديلات استطاعت أن تخترق حاجز هيمنة السلطة وسيطرتها على وسائل الإعلام أم إن هذه التغييرات فشلت في تغيير الذهنيات والعقليات والسلوكيات التي ورثها النظام الجزائري خلال عقود من الزمن؟

- س 1: هل تؤدي التعددية الحزبية إلى حرية الصحافة؟
- س 2: هل تؤدي التعددية الإعلامية إلى حرية الصحافة؟
- س3: هل يضمن قانون الإعلام حرية الصحافة نصا وعملا؟
- س4: هل تمثل نقابة الصحافيين الجزائرية قوة مضادة تحمي حرية الصحافة في الجزائر؟
- س5: هل يمثل المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة كياناً قوياً يحمي حرية ممارسة الصحافة في الجزائر؟
- س6: هل هناك اختلافات جوهرية بين هامش حرية الصحافة في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية في الجزائر؟

## الصحافة الجزائرية في عهد التعددية:

- **مرحلة التعددية الأولى: 1989–1992.( العصر الذهبي للصحافة الجزائرية).**

بموجب التعديل الدستوري في 23 فبراير(شباط) 1989 طوت الجزائر صفحة الحزب الواحد ودخلت مرحلة جديدة هي مرحلة التعددية الحزبية، فبموجب قانون الأحزاب السياسية – 5 يوليو(تموز) 1989 – شهدت الساحة السياسية الجزائرية

في مرحلة وجيزة أكثر من 60 حزبا سياسيا. التعددية الحزبية وحسب المنطق تحتاج إلى تعددية إعلامية وهذا ما أقرته السلطات الجزائرية في الرابع من أبريل (نيسان) 1990 إذ صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون جديد للإعلام .وبذلك أصبح الفضاء الإعلامي الجزائري يحتوي على ما يلي:

▪ صحافة القطاع العام: وهي المؤسسات الإعلامية التي كانت تعرفها الجزائر وبقيت تابعة لوزارة الإعلام والثقافة والجهات الحكومية الرسمية الأخرى. وعن هذه الصحافة يقول ابن قفة:

... نوع آخر من الصحافة كان ولا يزال– معبرا عن ضعف العمل الصحفي في الجزائر، ليس لأن المشرفين عليها عاجزون عن تحقيق تقدم أو نجاحات لصحفهم، وإنما لأن الحكومات المتعاقبة ومؤسسة الرئاسة وأحيانا الجيش، جميع هذه الأجهزة تمارس عليه سلطتها ممارسة مباشرة، وفي النهاية لم يعد له دور يذكر في حياة القراء، وقع في حال من الكساد، حتى أن بعض الصحف اليومية التي كانت توزع 140 ألف نسخة يوميا، لم يعد في مقدورها تجاوز ثلاثة آلاف نسخة ... إنها مجرد تراث في الماضي، تكرر الخطاب السياسي المفرغ من محتواه وتحاول تكريس سياسة الدولة دون وجود قناعة لدى القائمين بالعمل، بل إن بعض المسؤولين عن تلك الصحف يمثل المرحلة القديمة للصحافة الجزائرية، ليس من جهة تناول الموضوعات، ولكن من الناحية تنفيذ الأوامر وتطبيقها، وهذا جعلها معزولة عن القراء وتعيش خارج الانفتاح الإعلامي في الجزائر...[8]

• احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري: قانون أبريل (نيسان) 1990 شمل الصحافة فقط إذ سمح للأفراد بامتلاك الصحف، أما قطاع السمعي البصري (الإذاعة والتلفزيون) فبقى محتكرا من قبل الدولة.

[8] (ابن قفة،2001–أ–:24).

▪ الصحافة الخاصة: عرفت الصحافة المستقلة في هذه الفترة رواجا لا مثيل له إذ سمى البعض هذه المرحلة بالفترة الذهبية للصحافة الجزائرية حيث وصل عدد اليوميات المستقلة إلى 30 جريدة. فجريدة " الخبر" – تصدر باللغة العربية– وصل توزيعها إلى 400 ألف نسخة وجريدة الوطن – اللغة الفرنسية – 150 ألف نسخة، بالإضافة إلى عناوين أخرى معظمها باللغة الفرنسية ويتراوح عدد نسخها المسحوبة بين 10 آلاف و40 ألف نسخة. لكن ما يلاحظ على الصحافة المستقلة الجزائرية أنها جاءت في ظروف خاصة ومثلها مثل الأحزاب السياسية فإنها لم ترق إلى المسؤولية المنتظرة منها في مجتمع يمر بأصعب مراحل تاريخه. فمعظم الأحزاب السياسية في الجزائر لا يتمتع بثقافة الحزب ولا بقاعدة جماهيرية وهذا ما يفسر ضعف المعارضة السياسية في الجزائر رغم وجود أكثر من 60 حزباً. الوضع في المجال السياسي انعكس على الوضع الإعلامي ورغم العدد الكبير للعناوين المستقلة الجديدة، جاء معظم الجرائد الخاصة يتشابه في الشكل وفي المضمون، عناوين عديدة وخطاب إعلامي واحد.فرغم التسهيلات التي استفادت منها الصحافة الجديدة والناشئة ورغم المهام المصيرية والاستراتيجية التي كانت تنتظر هذه الصحافة الجديدة إلا أنها خيبت الآمال ولم ترق إلى المستوى المطلوب للقيام بالمهام المنوطة بها وفي هذا الشأن يقول الأستاذ عمر ابن قفة:

... من تلك الاختلافات جميعها يهمنا موضوع الإثارة، فاليوميات جميعها تتسابق على نشر أخبار العنف والإرهاب، ليس هذا فقط، بل إن تلك الأخبار تشكل منشيتات يومية دائمة، مما يعني أنها صحافة تبدو متنوعة. لكن في حقيقتها واحدة، وهي دون قصد تثير الرعب، وفي بعض الحالات أصابت المواطنين بحال من التذمر... ومن الناحية العملية تبدو الصحف اليومية في الجزائر أكثر حرية من كل الصحافة العربية في الداخل والخارج أيضا، غير أنها غارقة في محليتها، وتخلو من كتاب الرأي والمقالات والتحليلات، وكثيرا ما تخلط بين التقارير الإخبارية وبين

التحليلات أو الرأي ... وبهذا ضاع المعنى الحقيقي للرسالة الإعلامية في الجزائر، إضافة إلى هذا فإن هناك إصرار من طرف بارونات الإعلام على ترويج أخبار الإرهاب، لأنها لا تملك أخبارا أخرى، خصوصا حين يستثنى من ذلك التوجيه المقصود في حرب يقودها الإعلام ضد هذا المسؤول أو ذلك، أوحين تأتيه الأوامر بتوجيه حملة ضد مؤسسة الرئاسة ...[9]

- الصحافة الحزبية: تعدّ الصحافة الحزبية الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجزائري الجديد فضاء ما بعد الحزب الواحد. فالعناوين القليلة التي ظهرت جاءت على شاكلة الأحزاب التي تمثل ضعيفة وما فتئت تندثر وتنهار تدريجيا مع مرور الزمن. وهذا يعكس ضعف العمل السياسي الفعال، كما أسلفنا الذكر يفتقر معظم الأحزاب إلى الثقافة الحزبية وإلى قاعدة جماهيرية معتبرة. ومن أهم الصحف الحزبية المنقذ و الفرقان (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) **l'Avenir, Almoustaqbil** و **Assalo** (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، التقدم (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)، المنبر (الجمعية الشعبية للاتحاد والعمل)، صوت الشعب (حزب الطليعة الاشتراكية)، **Le Progres**( الحزب الاجتماعي الديمقراطي)، جريدة النشرة ( حزب الأمة)، الإرشاد (الإرشاد والإصلاح), **Realites** (اتحاد القوى من أجل التطور) ، البديل (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر)، النهضة (حركة النهضة)، **L'Union** (اتحاد القوى الديمقراطية) **Informations** و**Libre Algerie ,**( حزب القوى الاشتراكية) وهذه هي الجريدة الحزبية الوحيدة التي بقيت تصدر لكن بطريقة غير منتظمة. أما باقي الصحف الحزبية فتوقف عن الصدور بعد إيقاف المسار الانتخابي في سنة 1992 وعودة السلطة إلى ممارسة القيود. (قانون الطوارئ – 9 فبراير (شباط) 1992 وبعد ذلك قانون الإعلام الأمني، 7 (حزيران) يونيو1994). وعن الصحافة الحزبية يعلق الأستاذ ابن قفة قائلاً:

---

[9]( ابن قفة،2001–أ–:24).

▪ في البداية عمّت الفرحة معظم القراء وذلك عند ولادة صحف جديدة منافسة للقطاع العام، الخاصة منها والحزبية ذلك عند ولادة صحف جديدة منافسة للقطاع العام، الخاصة منها والحزبية... الملاحظة المهمة عن هذه **الصحف** جميعها أنها لم تستطع إعطاء رأي عام بعيدٍ عن القناعات الحزبية، ومع هذا فقد أظهرت التنوع داخل الفضاء الإعلامي الجزائري، وان كانت استنساخا لبعضها وربما لهذا السبب كرهها القراء... تلك الصحف لم تذهب بعيدا –كما ذكرت– والأسباب كثيرة، منها ما هو متعلق بالسلطة السياسية من ناحية الضغط سواء أكان على الخط السياسي أم بمنعها من الطبع في مؤسسات الحكومة أم بإغلاقها بشكل مباشر، ومنها ما هو متعلق بشخصية الجريدة نفسها وطريقة تناولها للموضوعات، وهناك سبب ثالث: عدم احتوائها لمن هم خارج التنظيم الحزبي، خصوصا بعد أن غلب عليها طابع المنشورات الحزبية والاهتمام بشخص القائد رئيس الحزب .. المهم أن الفشل – في النهاية– جعلها تنتهي وتصبح مجرد ذكرى في التاريخ الجزائري.[10] في هذه المرحلة استفادت الصحافة الجزائرية من التسهيلات التي قدمتها السلطة، قانون الإعلام 1990، وكذلك التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد الذي سجل قطيعة كبيرة جدا مع نظام الحزب الواحد والنظام الاشتراكي ونظام الاقتصاد الموجه.

❖ **مرحلة التعددية الثانية: 1992–الحاضر.( العودة للرقابة والقيود).**

لم يعمر شهر عسل الصحافة الجزائرية في عهد التعددية طويلا إذ جاء مرسوم حالة الطوارئ في التاسع من فبراير 1992 وقضى على كل آمال الازدهار والنمو والتطور في ظل حرية الصحافة وقانون 1990. وبعد سنتين وأربعة شهور من قانون الطوارئ أي في يونيو1994 جاء مرسوم الإعلام الأمني الذي فرض الرقابة المسبقة

▪ [10] (ابن فقة، 2001–أ–:24).

على كل ما ينشر في الجرائد. وللعلم فإن كل المطابع الموجودة في الدولة وهي أربع تابعة للسلطة – في سنة 2001 اقتنت جريدة الخبر والوطن مطبعة – هكذا إذا تقلص ازدهار الصحافة المستقلة وانكمش دورها في المجتمع إذ نلاحظ اهتمامها القليل بالاقتصاد والثقافة والمشكلات الاجتماعية ((**Brahimi,2001**) التي أصبحت تتخبط فيها فئات عريضة من الشعب الجزائري بسبب تفاقم الإرهاب وانعدام الأمن في المجتمع وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر ( 35% نسبة البطالة) فإلى جانب الانعكاسات السلبية للعمليات الإرهابية على الاقتصاد ( أكثر من 20 مليار دولار حجم الخسائر) نلاحظ كذلك المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموّجه إلى الاقتصاد الحر والخصخصة.هذه المرحلة الانتقالية أثرت كذلك في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وعلى قيمة العملة الوطنية وأدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

### ❖ بعض إنجازات العهد الجديد:

رغم الصعوبات والمشكلات والقيود والضغوط والإرهاب واغتيال اكثر من 100 صحافي وعامل في المجال الإعلامي يسجل التاريخ ثلاثة إنجازات هامة للصحافة الجزائرية الفتية:

- إسقاط حكومة بلعيد عبد السلام سنة 1994.
- دفعت بالرئيس اليمين زروال بالتخلي عن الحكم قبل انتهاء فترته الرئاسية عن طريق شن حملة إعلامية قوية ضد مستشاره العسكري الجنرال محمد بتشين الذي كان متورطا في فضائح مالية وأخلاقية.

- ساهمت الصحافة الجزائرية الخاصة في عملية الإفراج عن عدد كبير من كبار المسؤولين ومسيري المؤسسات الاقتصادية الكبرى المتهمين بالاختلاسات والتجاوزات الذين سجنوا دون محاكمة ودون إثبات تهمهم.

وعن أداء الصحافة الجزائرية في عهد التعددية السياسية والتعددية الإعلامية وفي ظل الظروف الأمنية الصعبة والأزمة التي اجتاحت البلد في مختلف المجالات، يقول الأستاذ عطا الله ما يلي:

أين هي الصحافة الأكثر حرية في العالم العربي؟ إليكم هذا الجواب المذهل: في الجزائر. وهل يمكن للصحافة أن تكون حرة بين خوفين ، الخوف من العسكريين والخوف من المسلحين؟ وهل يمكن أن تبقى هناك حرية، بعدما يصبح قتل الصحافي مثل قتل الأطفال مثل ذبح القرى؟ في الجزائر ، يمكن. إنها صحافة تناقش قضاياها بكل هدوء وكل المشاعر وكل الحرية. وأعتقد أن الصحافة الجزائرية اليوم هي "الحزب الثالث" الوحيد والأكثر تأهيلا والأكثر شجاعة والأكثر موضوعية.والموضوعية هنا ليست عدم التحيز بل هي التحزب للوطن والمستقبل والخير العام، بصرف النظر عن تأثيرات الساعة ومؤثرات الحدث"... تنفي صحيفة "الخبر" الرئيسية ما تقوله السلطة بأن "الأيادي الأجنبية" تقف وراء أحداث الجزائر. وتتحدث صحيفة "لوماتان" عن "حي الصنوبر" أو"نادي" الصنوبر في الجزائر حيث تنتشر بيوت وفيلات المسؤولين والسياسيين من غداة الاستقلال. وتحذر "يومية وهران" من أن الجدل الدائر ليس حول الجيش الفرنسي الاستعماري أو حول "الفرقة الأجنبية" ولكن حول الدرك الوطني والجيش الجزائري. ولست أعرف صحافة عربية أخرى تستخدم هذه اللغة في مواجهة السلطة. كما أنني لا أعرف سلطة عربية أخرى تسمح

للصحافة بأن تقارن بين الكي.جي.بي و"السوكوريتات" الرومانية والمخابرات المحلية[11].

## التشريع الإعلامي في الجزائر:

لا نستطيع أن نتكلم عن حرية الصحافة في مجتمع ما دون التطرق للإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الإعلامية والممارسة الصحفية. الجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية ورثت التشريع الإعلامي من الاستعمار الفرنسي الذي يعود إليه الفضل في إدخال الصحافة إليها عند استعمارها في سنة 1830مما أدى إلى تأثر المشرّع الجزائري بالقانون الوضعي الفرنسي وخاصة قانون 29 يوليو(تموز) 1881.

## قانون الصحافي 1968: Le Statut du Journaliste

جاء هذا القانون في مرحلة بناء المؤسسات : (المجلس البلدي، المجلس الولائي، وفيما بعد الميثاق الوطني، المجلس الشعبي الوطني). أشتمل قانون الصحافي على سبعة فصول: تعريف الصحافي المحترف، واجباته، إجراءات التوظيف، الراتب والمكافأة، الترقية والترخيص، أخلاقيات المهنة، والبطاقة المهنية.جاء هذا القانون ناقصا في عدة جوانب وركّز على الواجبات والعقوبات حتى دوره في الفضاء الإعلامي الجزائري كان محدودا جدا لأن السلطة من خلال جهاز الحزب الواحد، حزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال وزارة الإعلام كانت تتحكم في مدخلات ومخرجات المؤسسات الإعلامية كما تشاء وكانت تتدخل في تعيين كبار المسؤولين ومديري الأجهزة الإعلامية المختلفة سواء أكانت تابعة للحزب أم لوزارة الإعلام والثقافة.

## قانون الإعلام لسنة 1982:

[11] ( عطا الله،2001: 24).

جاء هذا القانون بعد الفراغ الكبير الذي شهده الفضاء الإعلامي الجزائري وبعد التطورات العديدة التي طرأت على المجتمع من تاريخ استقلاله سنة 1962، كما جاء هذا القانون ليعكس الفضاء السياسي الذي تعيش فيه المؤسسات الإعلامية الجزائرية أي الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي كانت تطبقه الجزائر. فنلاحظ التركيز على واجبات الصحافي في إطار الثورة الاشتراكية، احتكار الدولة لوسائل الإعلام عبر وزارة الإعلام والحزب، واعتبار قطاع الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية. كما عدّ القانون " الإعلام تعبيراً عن إرادة الثورة... يترجم مطالب الجماهير الشعبية ويعمل على تجنيد كل القوى لتحقيق الأهداف الوطنية وتنظيمها". من جهة أخرى عدّ الصحافيون قانون 1982، قانون عقوبات لعدم احتوائه إلا على مادة واحدة ، المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحافي في الوصول إلى مصادر المعلومات.رغم أن هذه المادة لم تعن الكثير على أرض الواقع. كما كرّس قانون الإعلام لسنة 1982 هيمنة الدولة وسيطرتها – وزارة الإعلام وحزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية التابعة له– على وسائل الإعلام وعلى الإعلان (المواد من 24 إلى 32).نلاحظ أن القانون خصّص 43 مادة للإجراءات العقابية ضد الصحافيين ولهذا سمي من قبل ممارسي المهنة بقانون العقوبات. وما نلاحظه هنا مع الأسف الشديد أن جرائم النشر يطبق عليها قانون العقوبات وليس قانون الإعلام رغم خصوصية العمل الإعلامي وخصوصية جرائم النشر واختلافها جذريا عن باقي الجرائم التي ترتكب في المجتمع.

اشتمل القانون على سبعة محاور رئيسية:ملكية وإصدار الصحف،حق ممارسة مهنة الصحافة،مبادئ وأهداف الرسالة الإعلامية،حق المواطن في الإعلام،حق النقد،الرقابة والتوجيه،الواجبات والعقوبات وأفتقر إلى مواد تصون حقوق الصحافي في أثناء البحث عن الحقيقة وتحميه من الأخطار والمشكلات التي قد يتعرض لها في أثناء عمله.

## قانون الإعلام لسنة 1990:

أدت التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر في سنة 1989 إلى إفراز تعددية إعلامية لا محالة وهذا ما تجسد في قانون جديد للإعلام أقر التعددية للصحافة المطبوعة وأبقى القطاع السمعي البصري في يد الدولة. وجاء المنشور رقم 4 بتاريخ 1990/3/19 ( حكومة مولود حمروش) ليترك الأمر أمام الصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي ( الأحزاب السياسية) وقد أعطيت في هذا الإطار عدة تسهيلات مالية إذ منحت مقدما رواتب ثلاث سنوات للصحافيين الذين قرروا ترك القطاع العام وإصدار صحفهم الخاصة، كما قدمت مقرات وتسهيلات للحصول على قروض.وهكذا ظهرت أول يومية مستقلة باللغة الفرنسية في سبتمبر(أيلول) 1990 موسومة " مساء الجزائر"

**Le Soir d'Algerie** أما أول يومية مستقلة باللغة العربية فهي جريدة الخبر الواسعة الانتشار إذ تقوم بتوزيع يفوق ال400 ألف نسخة يوميا، الجريدة صدرت في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من سنة 1990.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة التي سهرت على وضع قانون الإعلام لسنة 1990 كانت تتكون في معظمها من نواب المجلس الشعبي الوطني في عهدة الحزب الواحد، ولم يشارك أي حزب في وضع القانون– في سنة 1989 تم الاعتراف ب 18 حزبا وفي سنة 1990 تم اعتماد 30 حزبا وهذا ما جعل غالبية الصحافيين ترفض القانون الجديد جملة وتفصيلا. من إيجابيات قانون سنة 1990 السماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام. من جهة أخرى نلاحظ مقاربة جديدة لمفهوم الصحافي والحق في الإعلام وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي، لكن رغم هذا نلاحظ تشبث السلطة بمفهومها الخاص للإعلام

والحق في الإعلام – أي السيطرة والتدخل بطرائق عديدة ومختلفة في مخرجات المؤسسات الإعلامية واعتبارها امتدادا لها.أما المواد التي خصصت للعقوبات فإنها جاءت قاسية على الصحافي ومنها: المادة 77: من ستة شهور إلى ثلاث سنوات سجن للاعتداء على الديانات، المادة: 81، عقوبة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات سجن للمدير الذي يتلقى أموالاً من الخارج وكذلك المادة 82 التي تعاقب من شهر إلى سنتين سجن كل من يبيع الجرائد الأجنبية الممنوعة، وأخيرا المادة 86 التي تتحدد عقوبتها من 5 إلى 10 سنوات سجن لنشر معلومات تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية.

## الحركة النقابية الصحافية في الجزائر ودورها في الدفاع عن حرية الصحافة:

تعكس الحركة النقابية الصحفية في أي بلد درجة وعي الصحافيين بمسؤوليتهم ودرجة تنظيمهم وقدرتهم على تكوين سلطة مضادة للدفاع عن حرية الصحافة وعن المهنة وعن أنفسهم بالدرجة الأولى.في الجزائر نلاحظ أن أول تجمع نقابي للصحافيين كان في إطار الحزب الواحد وتحت مظلته ولم يكن التجمع يخص الصحافيين فقط وإنما كان يضم الكتاب والمترجمين كذلك، الأمر الذي يعني أن هذا الاتحاد هو امتداد للسلطة للسيطرة على مخرجات وسائل الإعلام والتحكم فيها بالطريقة التي تخدمها. ولذلك لم يقدم هذا الاتحاد ما كان منتظرا منه وإنما كان جهازا وفيا لتعليمات حزب جبهة التحرير الوطني والسلطة. هذا ليس غريبا إذ إنه في هذه الفترة بالذات فترة الرئيس الراحل هواري بومدين 1965–1979 غلب الطابع الوظيفي على المؤسسات الإعلامية الجزائرية **La Fonctionarisation de la presse** ولم يكن الصحافي في هذه المرحلة سوى موظف أو سكرتير السلطة ولم يكن في أي حال من الأحوال يشكل قوة مضادة تراقب وتستقصي وتكشف عن أمراض الدولة والحزب.

أدت نهاية الثمانينيات في الجزائر إلى تغيرات جوهرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أفرز في العمل النقابي الصحافي حركة

الصحافيين الجزائريين ( 9 مايو(أيار) 1988– 1991) والتي على عكس الاتحاد السابق كشفت عن نيتها في العمل على الدفاع عن حرية الصحافة ومحاربة الرقابة والرقابة الذاتية وتبعية العمل الإعلامي للسلطة. **(Abdellah, 2001: 2)**. لم تعمّر حركة الصحافيين الجزائريين طويلا لأنها لم تستطع أن تجمع كل الصحافيين والمهنيين في القطاع الإعلامي وهذا يرجع لعدة أسباب منها اللغة والأيديولوجية والانتماء السياسي إلى غير ذلك. هذه الظاهرة تعكس ضعف الوعي في أوساط المهنيين وضعف القدرة على التنظيم والعمل النقابي وهذا بطبيعة الحال لا يخدم المهنة وأصحابها ولا يخدم بالدرجة الأولى حرية الصحافة.ورغم أن هذه الجمعية جاءت في العصر الذهبي للصحافة الجزائرية إلا أنها لم تستطع أن تفرض وجودها في الميدان. بعدها بفترة وجيزة جاءت جمعية الصحافيين الجزائريين ( 13 يناير (كانون الثاني) 1992– 1996) في ظروف صعبة تكاد تكون الأصعب في حياة الصحافة الجزائرية التي كانت تعاني من جبروت الإرهاب من جهة وضغوط السلطة من جهة أخرى.فشلت الجمعية في لم شمل الصحافيين الجزائريين ووقعت في الأخطاء التي جابهتها حركة الصحافيين الجزائريين نفسها، إضافة إلى الظروف الصعبة والمشكلات التي كان يتعرض لها القائمون بالاتصال في الجزائر – اغتيال العشرات ومحاكمة العديد منهم– إلى جانب رحيل الكثير منهم إلى أوروبا ودول عديدة في العالم. وهكذا تبّخرت أحلام الصحافيين في هيكلة أنفسهم وتنظيمها و غابت عن الوجود جمعية الصحافيين الجزائريين في سنة 1996. أما النقابة الوطنية للصحافيين و الرابطة الوطنية للصحافيين الجزائريين فقد أجهضتا قبل الولادة وهذا نظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها الصحافي الجزائري إذ كان شغله الشاغل في المقام الأول هوضمان أمنه وحياته قبل كل شيء لأنه كان مرشحاً للاغتيال في أي لحظة. لقد اغتيل أكثر من 100 صحافي وعامل في القطاع الإعلامي قي الفترة ما بين 1993 و1997. من جهة أخرى نلاحظ

أن السلطة استعملت كل إمكانياتها وقواتها لتكميم الصحافة سواء أكان عن طريق السجن أم المحاكمة أم إيقاف الصحف وإغلاقها أم طرائق أخرى للضغط كالتحكم في الإعلانات والمطابع. هذه العوامل كلها كانت تعمل ضد هيكلة الصحافيين والعمل النقابي. آخر هيكلة للصحافيين الجزائريين تمثلت في النقابة الوطنية للصحافيين ( 4 يونيو(حزيران) 1998– الحاضر) والتي جاءت في ظروف أحسن بكثير من سابقاتها. وفق مؤسسيها تمثل هذه النقابة كل الصحافيين الجزائريين من مختلف جهات الوطن وتناضل من أجل حماية حرية التعبير والصحافة والدفاع عن المصالح المادية للصحافيين. **(Abdellah,2001:3)**.ومن الإنجازات التي حققتها نقابة الصحافيين إعادة ظهور أربع جرائد يومية بعد إيقافها عن الصدور بتاريخ 17 أكتوبر(تشرين أول) 1998، وكذلك تحضير ميثاق الشرف الإعلامي الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر ضمّ أكثر من 300 صحافي في 13 من أبريل (نيسان) 2000 .

نستنتج من استعراض الحركة النقابية الصحفية في الجزائر أن الظروف التي تعيشها البلاد سواء الأمنية منها أم السياسية أم الاقتصادية أعاقت إلى حد كبير عملية هيكلة الصحافيين الجزائريين وتنظيمهم للدفاع من مهنتهم وعن مؤسساتهم الإعلامية وعن حرية الصحافة.لكن رغم هذا نلاحظ أن هناك وعياً وتطوراً ملحوظاً مقارنة بمرحلة الحزب الواحد وتمثل هذا التطور في إنشاء المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة واعتماد ميثاق الشرف الإعلامي .

## المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة:

في الحادي عشر من مايو(أيار) 2000 تّم انتخاب المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة والذي يتكون من تسعة صحافيين تم انتخابهم من قبل زملائهم الصحافيين. المجلس هيئة مستقلة للتنظيم والتقنين الذاتي يعمل من أجل غرس القيم النبيلة للعمل الصحافي والبعيدة عن الاستغلال والتلاعب بالمهنة ومقوماتها .يعدّ المجلس إضافة

للنضال من أجل حرية الصحافة وحمايتها من المتطفلين والانتهازيين. ومن أهم المواد التي جاءت في ميثاق الشرف للصحافيين الجزائريين ما يلي:

- ❖ احترام الحقيقة مهما كانت عواقبها على الصحافي لأن الجمهور لـه الحـق فـي معرفتها.
- ❖ الدفاع عن حرية الصحافة والرأي والتعليق والنقد.
- ❖ الفصل بين الخبر والتعليق.
- ❖ الحفاظ على الأسرار المهنية وعدم الإفصاح عن مصادر الأخبار.

## التعددية الإعلامية وحرية الصحافة

إلى أي مدى ساهمت التعددية الإعلامية في الجزائر في تكريس حرية الصحافة؟ وهل قدّمت الصحف المستقلة الجديدة خطابا إعلاميا يتماشى وطموحـات الجمـاهير ويتناغم مع مرحلة التعددية التي تمر بها الجزائر؟ مـن خـلال مـا تقـدم ونظـرا للاعتبارات التالية تبقى حرية الصحافة في الجزائر تعاني من عدة عراقيل ومشكلات ومضايقات:

- الحسابات السياسية الضيّقة ( صحف تدعي الاستقلالية وتموّلها أو تسيّرها أحزاب سياسية): أفرزت تجربة التعددية السياسية تعددية إعلامية وفي الوقت الذي فشلت فيه الصحافة الحزبية في حجز مكان لها في الفضاء الإعلامي الجديد نجد بعض الصحف الخاصة والتي تدعي الاستقلالية تتخذ من سياسة حزب معـين خطهـا الافتتاحي، ونجد تبايناً واضحاً بين الصحافة الناطقة باللغة الفرنـسية والـصحافة الناطقة باللغة العربية سواء أكان بالعلاقة بمصادر المعلومـات أم فيمـا يخـص المواقف من بعض الثوابت والقضايا الوطنية.
- تطفل رجال المال والأعمال والتجار على المهنة: نجد أن عـدداً مـن الـصحف المستقلة وقد ساهم في تأسيسها رجال أعمال لا علاقة لهم بالعمل الإعلامي وهـم

الذين يمولونها وهمهم الوحيد هو الكسب السريع والدفاع عن أطروحاتهم السياسية. وهنا نلاحظ فشل هذه الصحافة التي تدّعي الاستقلالية في تقديم خطاب إعلامي موضوعي وبعيدا عن المزايدات والتحيّز لطرف معين ضد الحقيقة والصالح العام.

- فوضى أدت إلى ظهور عشرات الصحف: من الأسباب التي أثرت سلبياً في حرية الصحافة في الجزائر، رغم أن المنطق يقول: إن التعددية تؤدي إلى تعدد الآراء والأطروحات ووجهات النظر، هو التسرع والارتجال في إصدار مؤسسات إعلامية عدد كبير منها لا يحصل على مستلزمات المؤسسة الإعلامية الناجحة. فما حدث على مستوى الأحزاب السياسية – تأسيس أكثر من 60 حزباً في فترة وجيزة– تكرر في الميدان الإعلامي وهذا ما أدى إلى صحافة ضعيفة ، صحافة متعددة لكن ذات خطاب واحد، ينعدم فيها الاستقصاء والدراسات والتحاليل. صحافة تتشابه لأنها تعتمد على مصادر الخبر نفسه وينعدم فيها الرأي، صحافة تفتقد إلى هوية، صحافة جاءت في ظروف استثنائية وقد تزول عندما تزول هذه الظروف الاستثنائية.
- ظروف معيشية صعبة، انعدام الأمن، انعدام الإمكانيات: من العوامل التي أثرت في حرية الصحافة في الجزائر المرحلة الصعبة التي يمر بها هذا البلد.أمنيا تعاني الجزائر من ظاهرة الإرهاب الذي حصد أكثر من 150000 شخص وخلف خسائر تتجاوز العشرين مليار دولار. اقتصاديا تمر الجزائر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهذا يعني خصخصة المئات من المؤسسات العامة مما يعني تسريح مئات الآلاف من العمال وهذا يعني نسبة بطالة مرتفعة جدا فاقت ال35 بالمئة. هذه العوامل كلها تصعب من مهمة الصحافي في بحثه عن الحقيقة والكشف عن الفساد والرشوة والأمراض الاجتماعية المختلفة. يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الصحف الخاصة لا يتوافر لها الإمكانيات اللازمة

لتقديم منتج إعلامي متميز.إضافة إلى النزيف الذي تعرضت له المؤسسات الإعلامية الجزائرية إذ هاجرت أقلام متميزة إلى أوروبا والدول العربية.

## مضايقات حرية الصحافة في الجزائر في عهد التعددية:

لم تستطع السلطة الصمود أمام الامتيازات التي استفادت منها الصحافة المستقلة في الجزائر وأدى توقف المسار الانتخابي في ديسمبر (كانون الأول) 1991 إلى دخول الجزائر في دوامة من العنف والإرهاب والجرائم اليومية مما أدى إلى إصدار قانون حالة الطوارئ بتاريخ 9 فبراير (شباط) 1992. وجاء هذا القانون ليسلب معظم المكاسب والإنجازات التي حققتها الصحافة الخاصة في الجزائر إذ انعكس سلبياً على العمل الإعلامي والبحث عن الحقيقة وأصبح الصحافي بموجبه بين مطرقة الإرهاب وسندان السلطة.

مع تدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب وزيادة عمليات الاغتيال والجرائم والنهب والتخريب أصدرت وزارة الداخلية قرارا وزاريا في 7 يونيو(حزيران) 1994 المتعلق بالإعلام الأمني وبالرقابة المسبقة في المطابع الأربع التي تمتلكها الدولة.( قيود على وسائل الإعلام ويضاعف السيطرة الحكومية عليها.)

ينص القرار على التزام الصحف ووسائل الإعلام بعدم نشر أي أنباء أو معلومات عن العنف السياسي، وعن النشاط الأمني والعمليات العسكرية وإذاعتها إلا من خلال البيانات الرسمية التي تذيعها وزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المأذون له. ويضيف القرار المشار إليه ضرورة التزام الصحفيين والصحف والناشرين، جميعا بالتوصيات المحددة التالية" خدمة لمصالح البلاد العليا" التقليل من حجم التأثير النفسي للعمليات الإرهابية المسلحة حفاظا على الروح المعنوية للشعب الجزائري ووضع مثل هذه الأنباء في الصفحات الداخلية وعدم إظهارها في الصفحات الأولى ووصف الجماعات الإسلامية المسلحة بأنها جماعات بربرية خائنة للوطن ومعادية للمجتمع، تمارس جرائم ضد الدين الإسلامي، تستحق عليها أقسى العقوبات.

وكنتيجة لهذا القانون وفي شهر نوفمبر(تشرين الثاني) من سنة 1994 وبموجب القرار المتعلق بالأمن القومي تمت مصادرة خمس صحف لفترات تراوحت ما بين أسبوعين وستة أشهر والصحف هي: "الوطن"، "الأمة"، "الحوار"، "ليبرتي" و"الوجه الآخر".

وفي ظل هذه التشريعات القاسية والقوانين الطارئة أصبحت الصحافة المستقلة في الجزائر تعاني من ضغوط وقيود قانونية وتشريعية الأمر الذي أدى إلى أكثر من 50 دعوة ضد جريدة الوطن لوحدها وأكثر من 40 حالة إيقاف للصحافيين عن عملهم.ومما زاد في خطورة الوضع غياب سياسة إعلامية واضحة للتعامل مع الإرهاب والتعامل مع الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وكذلك غياب استراتيجية واضحة المعالم للإعلام الخارجي.

ومن الوسائل التي استعملتها السلطة في الجزائر للضغط والتحكم في الصحافة الخاصة الإعلان، المطابع والورق. فمازالت الدولة في الجزائر تحتكر الإعلان الرسمي والذي يعدّ من الموارد الأساسية للصحافة المستقلة، هذا إذا علمنا أن الإنفاق الإعلاني في الجزائر ما زال ضعيفاً. وللتذكير هنا لقد أشرفت وزارة الإعلام في عهد رحابي – وزير الإعلام السابق– على تقديم مشروع قانون الإعلان الجديد لكنه رفض من قبل مجلس الأمة بتاريخ 29 يوليو(تموز) 1999، الأمر الذي ترك الصحف المستقلة تحت رحمة السلطة فيما يتعلق بحصولها على الإعلانات الرسمية التي تمثل النسبة الأكبر من الإنفاق الإعلاني في الجزائر.

من جهة أخرى تعدّ الدولة المالكة الوحيدة للمطابع التي تشرف على طباعة الصحف – لم يتم كسر هذا الاحتكار إلا في عام 2001 عندما قامت صحيفتا الخبر والوطن بشراء مطبعة – مساسا بحرية الصحافة إذ إن الكثير من الصحف المستقلة ترغم على سحب أعداد معينة فقط وفي بعض الأحيان قد تتآخر عملية الطباعة وفي أحيان أخرى ترفض بسبب عدم الدفع...إلى غير ذلك.

ومن المضايقات الخطيرة التي تعرضت لها حرية الصحافة في الجزائر تعديل قانون العقوبات في شهر مايو(أيار) من سنة 2001 الأمر الذي أدى إلى استياء كبير جدا في الوسط الإعلامي حين توقفت 21 صحيفة عن الظهور احتجاجا على القوانين القاسية ضد الصحافيين والمؤسسات الإعلامية.

هل جاء قانون العقوبات الجديد في الجزائر لتكميم ولجم الصحافة وهدم ما حققته من إنجازات خلال العشرية الأخيرة في مجال الحريات الفردية وحقوق الإنسان؟ هل يهدف القانون الجديد إلى التخلي عن النقد وكشف الحقائق والتجاوزات والتناقضات التي يعيشها المجتمع الجزائري؟ هل جاء القانون الجديد ليضع الضغوط على الصحافيين وزرع الخوف فيهم من أجل أن يمارسوا الرقابة الذاتية على أنفسهم ويعودون إلى عهد التطبيل والتملق والتصفيق؟

يعاقب القانون جريمة القذف والإهانة والتشهير والشتم والتجريح في جميع الأنظمة التشريعية في دول العالم، كما أن حق الإنسان في المحافظة على خصوصيته وكرامته وشرفه وعرضه حق مضمون في جميع الدول والمجتمعات، هذا لا يعني أن الصحافي بإمكانه أن يتعدى ويتجاوز أخلاقيات المهنة وأن يخرج عن حدود الممارسة الإعلامية المسؤولة والنزيهة، فالحرية دون مسؤولية تعني الفوضى وتعني المساس والتعدي على حرية الآخرين وهذا ما لا يقبل به أي صحافي مسؤول وملتزم وكذلك لا يقبل به أي فرد في المجتمع غيّور على كرامته وشرفه.

العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام كانت دائماً موضوع نقاش وجدال وما تزال إلى يومنا هذا موضوع صراع حاد بين الطرفين سواء أتعلّق الأمر بالدول المتقدمة أم الدول النامية. لكن يبقى الفرق شاسعاً في هذا المجال بين الدول السلطوية والدول الديمقراطية. ففي أمريكا على سبيل المثال نجد أن التعديل الأول في الدستور الأمريكي يمنع الكونجرس من سن قوانين تحد من حرية الصحافة، كما يمنع الحكومة والسلطات المختلفة في التدخل في شؤون الصحافة أو الضغط عليها وبذلك المساس

بحرية الرأي. أما الدول النامية جرت العادة أن توضع قوانين للإعـــلام وللممارســـة الإعلامية تكون في غالب الأحيان قوانين عقوبات ضد الصحافيين لتزرع فيهم الخوف وبذلك ممارسة الرقابة الذاتية، بدلا من أن تكون قوانين تحمل مواد لصيانة الـــصحافي وحمايته حتى يمارس النقد ويكشف عن الحقائق ويساعد السلطة في كشف التجاوزات ووضع حد لها.إن حرية الصحافة وكذلك الممارسة الصحيحة والسليمة للإعلام تعنـــي الديمقراطية وتعني الرأي العام المستنير وتعني دولة القانون ودولة المؤسسات، أما إذا انعدمت الممارسة الحرة للفكر والرأي والصحافة فهذا يعني أننا قضينا على مستلزمات المجتمع السليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لأن الفرد لا يستطيع أن يفكر جيدا وأن يبدع وأن يبتكر ويخترع إذا حرمناه من حقوقه الأساسية وهي الحقـــوق الفرديـــة وحق الاتصال والرأي.

قانون العقوبات الأخير –مايو(أيار) 2001– الذي جاء به وزير العدل الجزائري "أحمد أويحي" والذي صادق عليه البرلمان ومجلس الأمة جاء ليحمي " الفئة الممتازة" في المجتمع والمتمثلة في رئيس الدولة وأعضاء البرلمان ومجلس الأمة وأعـــضاء الحكومة والمجالس القضائية والجيش الوطني الشعبي والقـــادة وكبـــار المـــوظفين وإطارات الدولة وأعوان الأمن. بعبارة أخرى إن الصحافة الجزائرية ليس من حقهـــا فتح الملفات الساخنة والمواضيع الحساسة ما دام التعامل مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية تكتنفه مشكلات عويصة ومعقدة وقد تنجم عن هذا التعامل حكما بالسجن لمدة سنتين وأكثر وغرامة مالية قد تصل إلى مئة ألف دولار.

إن تطبيق الصيغة الجديدة للأحكام الجزائية في قانون العقوبات الجديد ســـيحرم الجزائريين من هامش الحرية الإعلامية التي تتضمنها القواعد الدســـتورية ويقـــضي نهائيا على أي أمل في بناء دولة المؤسسات ودولـــة القـــانون،لأن القـــضاء علـــى أم الحريات والتي تتمثل في حرية الصحافة سيقضي على كل الحريات الأخرى وسيرجع الجزائر إلى عهد الحزب الواحد. فما حققته الممارسة الإعلامية خلال العقـــد الأخيـــر

رغم الصعوبات الكبيرة والتحديات العديدة وظروف الأزمة الخانقة والإرهاب الـذي اغتال أكثر من مئة صحافي، كل هذه التضحيات ستذهب أدراج الرياح في ظل القانون الجديد.

ما تحتاجه الجزائر في هذه الظروف ليس آليات لردع الـصحافيين ومعـاقبتهم وليس إجراءات جزائية لحبسهم وتغريمهم بمبالغ مالية كبيرة، وإنما الجزائـر بحاجـة إلى وضع استراتيجية إعلامية للتعامل مع الإرهاب ومع الأزمة الخانقة التي تمر بها. الجزائر كذلك بحاجة إلى وضع إجراءات تنظيمية وليس عقابيـة أو جزائيـة لتنظـيم المهنة الصحفية وللحد من تلاعب البعض بالمهنة مثـل كبـار الـصناعيين ورجـال الأعمال والسياسيين الذين يمارسون كل الوسائل والسبل لتـسخير بعـض الـصحف الخاصة لتحقيق أغراضهم من دون حق على حساب الصالح العام. وقد لوحظ أكثـر من مرة شن حملات إعلامية مغرضة ضد بعض الشخصيات السياسية وضد بعـض الوزراء لا لشيء إلاّ لأنهم وضعوا قوانين أو إجراءات تتناقض مع مـصالح رجـال المال والأعمال.كما لا يخفى على أحد أن هناك بعض القوى سواء أكانوا من رجال المال أم السياسة تستعمل وسائل الإعلام الخاصة بطريقة تتنافى مع أخلاقيات المهنـة وتتنافى مع الحرية الصحفية المسؤولة.يجب على النقابات الصحافية والمجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة التدخل لحماية المهنة ولحمايـة الـصحافيين مـن المـضايقات والتكميم ومن العقوبات، كذلك يجب على هذه الجهات ومثل ما هو معمول بـه فـي الديمقراطيات العريقة حماية المهنة من المتطفلين الذين يستعملون قلمهم ليس لتغليـب الحق على الباطل وتبيان الحقيقة وإنما لخدمة مصالحهم الشخصية ومصالح حفنة من الانتهازيين والطفيليين الذين يبتزون خيرات المجتمع وثرواته بطرائق غيـر قانونيـة وغير شرعية وغير أخلاقية. الأمر إذن لا يتمثل في تصحيح الخطأ بالخطأ وإنما يجب دراسة الموضوع بكل جوانبه وعلاقته بجميع الأطراف المعنية بالموضـوع لوضـع الآليات الموضوعية والعلمية والتنظيمية لإقصاء المتطفلين والانتهازيين سواء أكـانوا

من رجال المهنة أم من رجال المال والسياسة.ففي الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر بالذات مشكلات الأمن والاستقرار والأزمة الاقتصادية تحتاج الجزائر إلى منظومة إعلامية قوية وفعالة وحرة ومسؤولة تساعدها في تطويق الإرهاب والقضاء عليه، وتساعدها في الكشف عن التجاوزات والأمراض الاجتماعية المختلفة من رشوة ومحسوبية واستغلال النفوذ،ولا يجب أن تهدم الجزائر ما بنته خلال عقد من الزمن بهذه السهولة وبهذه البساطة. حرية الصحافة في الجزائر قطعت أشواطا مهمة وحققت مكاسب معتبرة يجب على الجميع العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتطويرها وتحسينها.

**الخاتمة:**

لم تفرز أحداث الخامس من أكتوبر (تشرين الثاني) 1988 بالجزائر الإرهاب والعصيان المدني فقط وإنما أفرزت تعددية حزبية وتعددية إعلامية. وفي مرحلتها الذهبية ( 1989–1992) استفادت الصحافة المستقلة الجزائرية الفتية بهامش كبير من الحرية قلما نجده في دول العالم الثالث والدول العربية، لكن شهر العسل هذا لم يعمّر طويلا لعدة اعتبارات: من أهمها انعدام الاحترافية والمهنية والبحث عن الربح السريع وبذلك تاه العديد من الصحف المستقلة في دروب السياسة والمال واستغلال الوضع الأمني والإرهاب ليس لخدمة الصالح العالم وإنما لتحقيق مصالح حفنة من الانتهازيين من رجال السياسة والمال. إن غياب سياسة إعلامية واضحة المعالم وغياب استراتيجية للتعامل إعلاميا مع الإرهاب أديا إلى أخطاء وانحرافات خطيرة.

التعددية الإعلامية في الجزائر زادت من عدد الصحف والمنشورات والمطبوعات بنسبة عشرة أضعاف وهذا يعدّ مكسباً كبيراً جداً للفضاء الإعلامي الجزائري، كما وصل عدد الصحافيين إلى عشرة آلاف، في حين لم يتجاوز الألف قبل 1988، كما استطاعت صحيفة مثل الخبر أن توزع 400 ألف نسخة في اليوم، واستطاعت صحف مثل "الوطن" و"لوسوار دالجيري" و"لوماتن"، و"لوكوتيديان دورون"

و"ليبرتي" ( جرائد باللغة الفرنسية) أن تقدم خطابا إعلاميا جديدا للقارئ الجزائري لم يألفه من قبل، لكن مع كل هذه الإنجازات بقيت الصحافة الجزائرية من حيث النوع بعيدة عن تطلعات الجماهير وجاءت في معظمها متشابهة، دون هوية تعتمد في مادتها على وكالات الأنباء، مفتقرة بذلك للدراسات والتحاليل والرسالة الإعلامية الجادة ولم تجرؤ على تطوير نفسها من حيث الإخراج فكلها جاءت نصفية محدودة الصفحات (24 صفحة) ولم تستطع أن تؤدي دورها في الأزمة الوطنية وإنما كان معظمها يتاجر بأخبار الإثارة وأخبار الإرهاب والمجازر والجرائم التي كانت ترتكب بحق المواطنين العزل. فكان البعض منها ينقل أخباراً غير صحيحة، والبعض الآخر يزايد على جهات أو أحزاب معينة، بينما نجد نوعاً آخر ينحاز إلى قوى داخلية وأخرى خارجية بعيدا عن المهنية والموضوعية والحرية المسؤولة والمسؤولية الاجتماعية.بعد الفترة الذهبية جاءت فترة القيود والضغوط من قبل السلطة التي استعملت قانون الطوارئ في سنة 1992 لتكميم الصحافة. من جهة أخرى نلاحظ أن الحركة النقابية الصحافية لم تؤدِ دورها كما يجب في الذود عن المهنة وعن حرية الصحافة. وإلى يومنا هذا ما زالت المنظومة الإعلامية الجزائرية عاجزة عن لّم الشمل في نقابة أو جمعية قوية تستعملها كقوة ضغط على السلطة للدفاع عن المهنة والإعلاميين وحرية الصحافة. ففي خلال عشر سنوات شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية أربع جمعيات للصحافيين غلبت عليها المصالح الضيقة والحسابات السياسوية بين الصحافة المستقلة والصحافة العامة وبين الصحافة الصادرة باللغة الفرنسية والصحافة باللغة العربية وحسابات أخرى مبنية على الأيديولوجية والحساسيات السياسية مما فتح الباب على مصراعيه أمام السلطة لاختراق الفضاء الإعلامي واستغلاله لتمرير خطاب السلطة وفرض القيود على حرية الصحافة.

إذن نخلص إلى أن التعددية الحزبية في الجزائر لم تؤد إلى التعددية السياسية وبذلك فهذه التعددية لم تؤد إلى حرية الصحافة، كما أن التعددية الإعلامية التي عرفتها

الجزائر رغم أنها حققت إنجازات لا بأس بها فإنها لم تستطع أن تصمد أمام مضايقات السلطة الجزائرية خاصة بعد إقرار قانون الطوارئ سنة 1992 وقانون الإعلام الأمني سنة 1994.أما قانون الإعلام لسنة 1990 رغم أنه سمح في مادته 14 بامتلاك الصحف والمجلات والدوريات من قبل الخواص إلا أنه لم يضمن حرية الصحافة إذ بقيت السلطة تتحكم في المطابع وفي الورق وفي توزيع الإعلان الحكومي. إن تطبيق قانون العقوبات على جرائم النشر دون اعتبار خاص لخصوصية هذه الجرائم أدى إلى تخويف القائم بالاتصال وإجباره على ممارسة الرقابة الذاتية والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يوّرطه في متابعات قضائية وسجن وغرامات.

لقد أثّر الوضع الأمني في الجزائر سلبياً على حرية الصحافة، إذ إن البدايات الأولى للجرائد المستقلة( 1989-1992) كانت تبشر بفضاء إعلامي متنوع، حر، فاعل وقوي، لكن الفرحة لم تكتمل وعادت الأمور إلى سابق عهدها. ففي غياب المؤسسات وثقافة التناوب على السلطة وفي غياب معارضة منظمة وقوية وقوى مضادة فعالة لا تؤدي التعددية الحزبية بالضرورة إلى حرية الصحافة لأنها من الأساس تعددية مزّيفة، كما أن الصحافة المستقلة لا تعني بالضرورة العمل والنضال من أجل تكريس حرية الصحافة. فغياب الديمقراطية في الجزائر وسيطرة قوى المال والسياسة على الفضاء السياسي والاقتصادي وفي ظل انعدام الأمن والاستقرار وغياب مجتمع مدني فعّال وقوي وغياب أحزاب سياسية قوية تؤدي دور القوى المضادة في المجتمع وغياب المشاركة السياسية والفصل بين السلطات واحترام القانون وغياب التوازن المؤسسي لم تستطع المنظومة الإعلامية في الجزائر أن تتخلص من رواسب الحزب الواحد والآليات المختلفة والمتعددة لسيطرة السلطة على مخرجات المؤسسات الإعلامية. إضافة إلى كل ما تقدم بقيت السلطة في الجزائر تسيطر على الجزء الأكبر والأهم في الفضاء الإعلامي وهو القطاع السمعي البصري إذ لم يسمح بالملكية

الخاصة في هذا القطاع وهذا يعني أن هذا المجال مسخر بالكامل من قبل السلطة لخدمتها حتى تمرر خطابها وتكرّس شرعيتها. ففي ظرف سنتين تداول على وزارة الإعلام والثقافة ستة وزراء الأمر الذي يدل على فشل الدولة الجزائرية في إرساء قواعد إستراتيجية إعلامية رشيدة وفعالة تواجه بها الإرهاب والهجمات الإعلامية الأجنبية التي كانت في معظمها مضلّلة ومغرضة تقوم على أكاذيب وأحكام مسبقة وصور نمطية. من جهة أخرى سيطر الخطاب الرسمي سيطرة مطلقة على مخرجات القطاع السمعي–البصري. يبقى أن نقول: إنّ حرية الصحافة هي في المقام الأول ممارسة ونضال يومي وثقافة وسلوك، فالقوانين والمسميات والنقابات ومواثيق الشرف والمجالس المختلفة لا تستطيع أن تحقق حرية الصحافة ما لم تكن هناك المستلزمات الضرورية لها. حتى الدول العريقة في الديمقراطية نلاحظها في ظروف الأزمات والحروب والنزاعات تضرب عرض الحائط القوانين والمواثيق والحقوق الفردية وتنتهك حرية الصحافة في ضوء النهار ( أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على حرية الصحافة في الإعلام الأمريكي). ويقول الأستاذ صلاح الدين حافظ عن واقع حرية الصحافة في الجزائر ما يلي: " للأسف الشديد لقد دفعت التجربة الديمقراطية في الجزائر الثمن الفادح، قبل أن يقوى عودها، فاحترق العود، وهو لا يزال غضاً...وبالتالي، كانت حرية الصحافة والرأي والتعبير أول من ضاع وسط صخب الصراع وفي خضم دمويته المرعبة والمهلكة..."[12] فالصحافة المستقلة في الجزائر لم تعرف كيف تستغل بطريقة جيدة الظروف الجديدة التي عرفها الفضاء السياسي والفضاء الإعلامي الجزائري في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي من جهة ومن جهة أخرى سقطت ضحية أباطرة المال والسياسة الذين عرفوا كيف يستغلون الظروف والفرص لتمرير خطابهم وتحقيق أهدافهم على حساب صحافة حرة ،

[12] ( صلاح الدين حافظ،ص:8).

مسؤولة وفاعلة، كما أن الظروف الأمنية ومشكلات الإرهاب لم تكن أبدا في صـــالح ازدهار حرية الصحافة في الجزائر.

## المراجع


- "الصحف الجزائرية تحتجب احتجاجا على تقييّد حرية الصحافة"، http://www.cdfj.org/arabic/issues/algeria
- "شهادات عن تدهور حرية الصحافة في الجزائر" **الدراسات الإعلامية**، (78) يناير–مارس 1995، ص ص: 9–17.
- ادمون صعب، " الصحافة وقانون الحرية"، **الدراسات الإعلامية**، (78) يناير–مارس 1995، ص ص:102–105.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإعلام**. الجزائر: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، 1991.
- بسيوني إبراهيم حمادة، " العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي"، عالم الفكر، المجلد 23، يوليو–ديسمبر 1994، ص ص: 168–223.
- خالد عمر بن بقة ( 2001–أ) " صحافة متعددة .. وأخبار واحدة"، **جريدة الاتحاد**، 2001/10/12، ص: 24.
- خالد عمر بن بقة(2001–ب) " صحفيون فوق السياسة.. وتحت الحياة" ، **جريدة الاتحاد**، 2001/10/15، ص: 24.
- سمير عطا الله، "تحية للصحافة الجزائرية"، **جريدة الشرق الأوسط**، 3 /7/ 2001،العدد 8253، ص 24.
- صالح بن بوزة، " السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسة (1979–1990) **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 13 ، يناير–يونيو1996، ص ص.: 9– 60.
- صلاح الدين حافظ، " حرية الصحافة تحت مطرقة القهر والإرهاب"، **الدراسات الإعلامية**، (78) يناير–مارس 1995، ص ص: 3–8.

- عبد العاطى محمد، " التعددية السياسية والإعلام"، الدراسات الإعلامية، (56) يوليو-سبتمبر 1989، ص ص: 29-39.
- علي قسايسية، (1996) "ملابسات الحق في الإعلام في القانون الجزائري" المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، يناير-يونيو1996، ص ص.: 185-195.
- فاروق أبوزيد (1986) النظم الصحفية في الوطن العربي. القاهرة: عالم الكتب.
- مجموعة من المؤلفين ( 1996) **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عثمان، " قيود وإشكاليات حرية الرأي والعقيدة"، الدراسات الإعلامية، (78) يناير-مارس 1995، ص ص:106-112.
- محمد قيراط (2001) الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات. الطبعة الأولى. العين: مكتبة الفلاح.
- محمد قيراط، " الإعلام وأزمة الديمقراطية في الجزائر" جريدة البيان، العدد 6195، 4 يونيو1997، ص: 26.
- محمد قيراط، " مضايقات الصحافة العربية" جريدة البيان، العدد 6433، 28 يناير 1998، ص:10.
- محمد قيراط، " واقع الإعلام والسلطة في الوطن العربي: بين طموحات الجماهير وأنانية الحكومات"، جريدة البيان، العدد 6181، 21 مايو1997، ص: 26.
- محمد قيراط، " من يوم دون صحافة في الجزائر" جريدة الاتحاد، 7يونيو2001، ص: 30.

- محمد منصور هيبة، "إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة في المجتمعات العربية"، أفاق المستقبل، العدد التاسع، سبتمبر 2000، ص ص: 38–42.
- نسيمة عبد الرحمن، " تجربة الصحافة الجزائرية بين الحرية والرصاص"، http://www.cdfj.org/arabic/issues/algeria
- وليام أيه. روو (1989) الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي.ترجمة الدكتور موسى الكيلاني، الطبعة الثانية. عمان: مركز الكتب الأردني.
- وحيد عبد المجيد، "عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر"، مجلة المنار، السنة الخامسة،العدد 53، مايو 1989، ص ص: 22–34.
- وزارة الإعلام (1982) **قانون الإعلام**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Addi, Lahouari (1994) **l'Algerie et la Democratie : Pouvoir et Crise Politique dans l'Algerie Contemporaine** . Paris: Editions la Decouverte.
- Akacem, Mohamed(1996)"Algeria:In Search of an Economic and Political Future", **Middle East Policy**, April, vol iii, no 2, pp : 50-60.
- Amirouche, Hamou (1998) "Algeria's Islamist Revolution: The People Versus Democracy? **Middle East Policy**, January, vol V, no 4, pp: 82-103.
- Azzi, Abderrahmane (1998)" Mass Media in the Grand Maghrib: Morocco-Algeria-Tunisia", http://msanews.mynet/scholars/azzi/.
- Brahimi, Brahim (1992) " Liberte de l'Information a Travers les Deux Codes de la Presse en Algerie" Wolfgang S. Freund (ed.) L'Information au Maghreb. Tunis: Ceres Productions. pp:182-213.
- Brahimi,Brahim (2001)" Le Paysage Mediatique Algerien: Acquis **et Blocages", Dossier Special,** Le Quotidien d'Oran, **1 Novembre.**
- Burgat, Francois and William Dowell ( 1992) The islamic Movement in North Africa. Austin: University of Texas Press.
- Chaouche Ramdane, Zoubir (1989) " Quelques Reflexions sur le Debat sur les Moyens d'Information apres les Evenements de Debut d'Octobre 1988", Wolfgang S. Freund (ed.) La Presse Ecrite au Maghreb: Realites et Perspectives. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, pp:155-166.
- Chaouche Ramdane, Zoubir (1992) " L'evolution des Medias en Algerie Depuis l'Avenement de la Democratie" Wolfgang S. Freund (ed.) L'Information au Maghreb. Tunis: Ceres Productions. pp:123-142.
- Choueri,Youseef M.(1990)**Islamic Fundamentalism**. Boston: Twaine Publishers.

- Devoluy Pierre and Mireille Duteil (1994)La Poudriere Algerienne. Paris: Calmann-Levy.
- Dunn, Michael Collins(1996)“ Algeria’s Agony:The Drama so far, the Prospects for Peace” Middle East Policy, January, vol iii, no2, pp: 145- 156.
- Graham, Fuller (1996) Algeria: The next Fundamentalist State? Santa Monica: Rand.
- Hadj Ali, Youcef (1998) Lettre Ouverte aux Francais Qui ne Comprennent Rien de L’Algerie. Paris: Albin Michel.
- Hamdane, Mohamed (1989) “ Le Regime Juridique de l’Information au Maghreb: Frein ou Stimulant a l’Integration Maghrebine?” Wolfgang S. Freund (ed.) La Presse Ecrite au Maghreb: Realites et Perspectives. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, pp: 55-71.
- Harrold,Deborah(1995)“The Menace and Appeal of Algeria’s Parallel Economy”, Middle East Report, Jan-Feb, pp: 18-26.
- Hussein Amin,“Freedom as Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes Among Journalists”, paper presented to the conference on “ The Ethics of Journalism:Comparison and Transformations in the Islamic-Western Context” Berlin, 29-30/3/2001.
- Kapil, Arun (1995) “ Algeria’s Crisis Intensifies: The Search for a “Civic Pact”, Middle East Report, Jan-Feb, pp:2-13.
- Khalil, Ab**dullah (1999) “ The Effects of Media and Press Laws in the Arab World on Freedom of Expression”, http://www.cdjf.org/free-press-study.htm.**
- Kirat, Mohamed (1992) “ La Liberte de la Presse en Algerie Avant Octobre 1988: Contraintes et Difficultes” Wolfgang S. Freund (ed.) L’Information au Maghreb. Tunis: Ceres Productions. pp:166-181.
- Kirat, Mohamed(1993) The Communicators: A Portrait of Algerian Journalists and their Work. Alger: Office des Publications Universitaires.
- Mortimer, Robert (1996) “ Islamists, Soldiers, and Democrats: The second Algerian War" Middle East Journal, vol 50, no 1, Winter, pp: 18-39.
- Rabah Abdellah, “ Organisation de Journalistes et Instances d’Autoregulation en Algerie” communication presentee au seminaire “ The Ethics of Journalism: Comparison and Transformations in the Islamic-Western Context” Berlin, 29-30/3/2001.
- Tewfik Hakem,“La Presse en Algerie”, http:www.sfiedi.fr/cahiers/cah3f.htm.


تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2003/2/23.